

معاهدة التنمية المستدامة للشعوب على أساس المساواة

نحن الموقعون أدناه، نطالب بتحقيق التغييرات المنهجية العميقة والمطلوبة لإنهاء عدم المساواة بصورة فعلية، والقضاء على الفقر، ووضع رفاه الإنسان في مقدمة الأوليات، وحماية الحق في التنمية المستدامة للجميع، وتحقيق العدالة البيئية، وتحقيق السلام بين الشعوب.

ويشجب الموقعون أدناه الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تعمل على استمرار معاناة الانسانية من هذه الآفات ، كما يدينون المفاوضات والمؤسسات الدولية التي تؤخر التحرك في إتجاه تحقيق هذه التغييرات المنهجية الضرورية.

يعد العمل على تقليل مستويات عدم المساواة اساساً لتحقيق التحول نحو الاستدامة، فعدم المساواة تؤدي إلى تآكل الثقة كما تقوض الحلول التعاونية للمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية الأكثر إلحاحاً.

كما يعتقد الموقعون انه لا يمكن تحقيق تقدم من خلال تطبيق اصلاحات جزئية ، أو اجراء عمليات تحول في أعقاب وقوع المشكلات، ولكن ينبغي السعي لمعالجة الآليات الأساسية، والسياسات التي تدعم و تنتج وتحمي تزايد عدم المساواة بين البشر.

ينبغي استبدال الأنظمة الاقتصادية التي تنتج بطبيعتها تركيزاً متزايداً للثروة بمؤسسات وآليات تدمج المشاركة المجتمعية الديمقراطية في اتخاذ القرار وتدعم نشر الرخاء.

الإضافة الي ذلك، ينبغي تطوير برامج مجتمعية، وحملات لمواجهة وقلب التباينات في الأوضاع الاجتماعية، والصور النمطية التي تحط من قدر فئات مختلفة من البشر على اساس النوع او الجنس او العرق او الدين او الصحة أو القدرة الجسدية أو أي نوع اخر من الخصائص والصفات البشرية. وأخيراً، فإنه يتعين على المجتمع المدني المنظم، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية، والدينية، والمدنية، والثقافية، ومؤسسات الأعمال، ان يراجع سياساته وممارساته الداخلية لتحديد كيفية تأثيرها على الآخرين وما إذا كانت هذه السياسات تشجع عدم المساواة، ومن ثم ينبغي تغييرها حتى يتسنى تمكين كل من كانوا مهمشين بسبب تلك السياسات من المشاركة الكاملة.

تتضمن المبادئ التي نوضحها في هذه الوثيقة قيماً أخلاقية، وعملية ترتبط بقيمنا الإنسانية العامة، مثل المساواة كحق أساسي من حقوق الإنسان، والمساواة كضرورة لتحقيق الرفاه، والمساواة كضرورة لتحقيق الاستدامة المجتمعية، والحقوق المتساوية في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، والمساواة من خلال ادخال تغييرات المنهجية تؤدي إلى تعديل الهياكل والآليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

أن الالتزامات التي نطالب بها تتعلق بإحداث التغييرات المطلوبة لتحقيق مساواة حقيقية، بما يشمل تحقيق الديمقراطية في مجال الاقتصاد التآكد من تحقيق الاحتياجات الأساسية لكل إنسان – سواء المادية أو الأدبية ، أو الاجتماعية - ومطالبة المؤسسات الاقتصادية الدولية بتعزيز التنمية الديمقراطية المستدامة والعدالة.

كما نطالب أيضاً بتطوير آليات ماليه دوليه تتحمل بطريقه عادله أعباء التحرك نحو الاستدامة، وفرض حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير الاقتصادي والسياسي وإلغاء الديون السيادية التي تمت استدانته لتسهيل عملية المضاربة المالية او تمويل الاستهلاك غير الضروري أو تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة ونطالب أيضاً بفصل المال عن الانتخابات واتخاذ القرارات السياسية وتطوير آليات لتحقيق سهولة الوصول الي الموارد المحلية الشحيحة، وتحقيق المساواة في ملكية الأراضي وإنتاج الغذاء من خلال إعادة توزيع الأراضي وسن القوانين لحماية كافة المجموعات التي تعاني من الاضطهاد وتطبيق الديمقراطية في مجال الإعلام والاتصالات لتحقيق المنفعة العامة والتأكيد على إتاحة التعليم، والبحث العلمي والنشر العلمي ومعالجة غياب العدالة الاجتماعية باستخدام برامج اجتماعية لنشر الوعي المجتمعي ضد سلوكيات وصم أية مجموعات، ومنع السلوكيات والخطاب الذي يدعو إلى الكراهية والتمييز.

سيتم تطوير خطة العمل الأولية التي ذكرت بإيجاز في الملحق في خلال الشهور القادمة، وذلك بواسطة المنظمات الموقعة على اتفاقية المساواة. تتضمن عناصر خطة العمل التعامل مع عدم المساواة داخل مجموعات المجتمع المدني، وسحب الدعم الممنوح لمؤسسات قطاع الأعمال والمؤسسات الثقافية التي تشارك في أعمال التمييز وعدم المساواة، وإطلاق حملات التوعية لقلب المفاهيم الاجتماعية التي تشجع التمييز، وبناء التحالفات لتعزيز كافة الالتزامات المذكورة أعلاه.
